

دراسة الأثر غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع غير الخطي NARDL لحالة الجزائر خلال الفترة 1980-2021

Study of the asymmetric impact of foreign trade liberalization on economic growth An econometric study using the nonlinear distributed slowdown autoregression methodology (NARDL) for the case of Algeria during the period 1980-2021

بلحواس سليمة¹، نشاد حكيم²

¹ المركز الجامعي نور البشير البيض، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية،

s.belhaoues@cu-elbayadh.dz

² المركز الجامعي نور البشير البيض، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية،

hakim.nechad@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/01/26

تاريخ القبول: 2023/09/09

تاريخ الاستلام: 2023/07/14

ملخص:

تبحث هذه الدراسة عن التأثير غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2021) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي. أكدت نتائج اختبار bounds وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أن التغيرات الموجبة والسالبة للانفتاح التجاري لها أثر غير متماثل على النمو الاقتصادي بالمدى القصير والطويل، وبينت النتائج وجود تأثير معنوي إيجابي للانفتاح التجاري الموجب على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل، في حين وجدنا تأثير سلبي للانفتاح التجاري السالب على النمو الاقتصادي في المدى القصير. **الكلمات المفتاحية:** انفتاح تجاري، تجارة خارجية، نمو اقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي، الجزائر.

تصنيف JEL: F43، F11، O11

Abstract: This study investigates the asymmetric Effect of foreign trade liberalization on economic growth in Algeria during the period (1980-2021) using Non-Linear Auto-Regressive Distribution lag model. The results of the bounds test indicate the existing of a long-run equilibrium relationship between the study variables, In addition, positive and negative changes in trade openness have a asymmetric effect on economic growth in the short and long term, The results showed that there is a positive significant effect of positive trade openness on economic growth in Algeria in the short and long term, While we found a negative significant effect of negative trade openness on economic growth in the short term.

Keys words: trade openness, foreign trade, economic growth, Non-Linear Auto-Regressive Distribution lag model, Algeria

JEL classification codes: O11; F11; F43

المؤلف المرسل: بلحواس سليمة، الإيميل: belhaouessalima@gmail.com

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم مؤشرات ازدهار ورفاهية الشعوب بالإضافة لكونه هدفا تسعى مختلف حكومات العالم باختلاف ايدولوجياتها وثقافتها على تحقيقه، من خلال بحثها عن الوسائل التي تمكن من رفع معدل مستويات المعيشة للأفراد وبالتالي المجتمع ككل. ومن هنا يأتي دور التجارة الخارجية التي تم وصفها بإكسير النمو الاقتصادي، نظرا لدورها الفعال في كل المجالات الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فهي تشكل أحد المحركات المهمة للنمو الاقتصادي التي تؤثر وبشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي. فقد اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفيره للنقد الأجنبي وتصريف فوائض الإنتاج، دون ان ننسى الأثر البالغ للواردات في استيراد المعرفة والتكنولوجيا والمهارات ما يؤدي لتحسين إنتاجية عوامل الإنتاج بالتالي فإنه يوجد ارتباط قوي بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الذي يعكس أساسا قوة تأثير التجارة الخارجية على مستوى النشاط الاقتصادي. والجزائر كغيرها من البلدان النامية التي تولي للتجارة الخارجية دورا محورا خاصة مع التطورات التي يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي وزيادة العولمة. فهي تطمح لتحقيق نمو اقتصادي يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق الانخراط في التجارة الدولية. ونظرا لأهمية الدراسة والتي تبحث في طبيعة العلاقة الموجودة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خصوصا وان الجزائر تسعى منذ حصولها على الاستقلال الى يومنا هذا الى رفع معدلات نموها الاقتصادي، وفي ظل العلاقة الموجودة بين متغيرات هذه الدراسة يجعلنا نطرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر عملية تحرير التجارة الخارجية في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل خلال الفترة 1980-2021؟

نبحث في هذه الدراسة عن إمكانية وجود أثر غير متماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2021 والتي تمثل واحد واربعون مشاهدة لدولة الجزائر:

- سنبداً أولاً باستعراض العلاقة النظرية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؛
- ثم في الخطوة الثانية سنقوم بمحاولة عرض مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛
- في الخطوة الأخيرة سنقوم ببناء نموذج قياسي يسمح لنا بتفسير العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر مع تفسير نتائجها؛

وكمحاولة للإجابة على اشكالية المطروحة فقد قمنا باقتراح ثلاث فرضيات والتي سنقوم باختبار مدى صحتها وصلاحيتهن على ارض الواقع:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
 - هناك أثر غير متماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل؛
 - وجود أثر معنوي لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل؛
- وتكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوع مهم ومعاصر ذو تأثير اقتصادي اجتماعي وسياسي يتمثل في تحرير التجارة الخارجية وما يمكن ان ينتج عنها من آثار إيجابية وسلبية. وتكتسي سياسة التحرير التجاري أهمية بالغة في معظم الاقتصاديات خصوصا النامية منها، ومن بينها الجزائر التي تحاول جاهدة الولوج الى الاسواق الدولية والاندماج في النظام التجاري العالمي. لذلك اعطت أهمية معتبرة لتحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال جملة من الاجراءات التي تهدف الى تحرير ورفع القيود على قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو عالية. وتكمن أهمية دراستنا في محاولة اظهار طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع ابراز الفرق في طبيعتها عند الزيادة والنقصان بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي اللاخطي ذي الابطاء الموزع زمنيا (NARDL) لعزل آثار التحرير السلبية عن الايجابية ومقارنة أثرهما على النمو الاقتصادي.

ولم يأت هذا البحث عفويا بل جاء نتيجة تفكير طويل واسباب ينحصر اهمها في الجدل القائم حول انضمام الجزائر الى OMC. وبالتالي استكمال مسار التحرير الذي بدّأته الجزائر منذ سنوات وما سينجر عن ذلك من نتائج على اقتصادها، خصوصا وانه اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى والذي يعتبر النفط المعزى الوحيد لنموها الاقتصادي وكل هذا في ظل غياب المنتجات المنافسة للدول المنتمة الى المنظمة العالمية للتجارة فأين سيكون موقع الجزائر ونموها في ظل هذه الظروف المحيطة، على هذا الأساس تحاول دراستنا التحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة؛ ثم تأكد من وجود آثار غير متماثلة لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، نضيف إلى ذلك أننا نسعى لمعرفة طبيعة التأثير الذي يحدثه التحرير التجاري على النمو الاقتصادي قياسا على المدى القصير والطويل في الجزائر، بالإضافة الى بناء نموذج قياسي يحدد لنا قوة العلاقة التي تربط بين التحرير التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي، ونسعى كذلك إلى معرفة مدى تطابق نتائج النماذج القياسية مع الواقع الاقتصادي المعاش.

قد تم الاعتماد في معالجة هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره مناسب لاستعراض الدراسات السابقة وتحليلها والتعرض للإطار النظري للدراسة، والتطرق لمختلف المفاهيم الخاصة بالنموذج المستخدم في دراستنا، لنتقل في الجزء الأخير إلى المنهج التجريبي لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي من أجل استقراء النتائج والتحقق من فرضيات الدراسة. وان اظهر الروابط بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي ليس بالأمر الهين اطلاقا، فمن المؤكد ان هذا المجال من الدراسات يعتبر مهما وغنيا في الادبيات الاقتصادية، فبالإضافة الى مختلف النظريات ونماذج الدراسة تم اللجوء لعدد من الدراسات التجريبية والتحليلية لدعم او رفض قضية التجارة الحرة بدءا من دراسة **Michaely 1977** و **Balassa 1978** الأكثر شيوعا، والتي اختبرت الفرضية القائلة ان التجارة تمارس تأثيرا على النمو بناء على نماذج قياسية خطية مشتقة من دالة الانتاج النيوكلاسيكية حيث كشفت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين.

دراسة (Chow, 1987) : قام الباحث بإجراء دراسته على عينة تتكون من ثمانية دول مصنعة حديثا وتتبع سياسة التوجه نحو الخارج حيث يساهم الناتج الصناعي نسبة من 24% الى 34% من الناتج المحلي الإجمالي وتسجل الصادرات الصناعية فيها نسبة 80% من الصادرات الصناعية للدول النامية، باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1960 الى 1984 وباستخدام معدل نمو ناتج الصناعة التحويلية كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومعدل نمو صادرات الصناعة التحويلية كمؤشر للتحرير التجاري بالإضافة الى مؤشرات اخرى تتمثل نمو الناتج المحلي والناتج الوطني المبطىء. تقوم هذه الدراسة بالبحث في العلاقة السببية الموجودة بين النمو الاقتصادي والصادرات من خلال استخدامها للإمكانية العظمى الدوال الخطية الآتية واختبار **Granger** للسببية. توصلت نتائج هذه الدراسة الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه قوية ومتبادلة بين نمو الصادرات التحويلية ونمو الصادرات الصناعية في كل دول العينة باستثناء الأرجنتين التي لم تظهر فيها أي علاقة سببية بين المتغيرين، والمكسيك التي كانت فيه العلاقة السببية أحادية الاتجاه. ودعمت هذه الدراسة فرضية قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي في ظل نموذج تنموي يعتمد على سياسة التوجه نحو الخارج أي ان هناك دعم محدود لنمو الصادرات المسبب للنمو الاقتصادي ولكنه غير محدود.

دراسة (Dollar, 1992) باستخدام عينة متكونة من 95 بلدا ناميا في الفترة الممتدة من 1976 الى 1985 تناولت الدراسة مصادر النمو في هذه البلدان مستخدما نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن النمو الاقتصادي، اين قام الباحثان ببناء مؤشرين للسياسة التجارية والمتمثلين في **VARIABILITY** و **DISTORTION** ثما اجرا تحديرا لمعدل النمو الاقتصادي على المؤشرين إضافة الى نسبة الاستثمار، حيث قام ببناء مؤشر الانفتاح على المتوسط المرجح لتشوهات وتباينات معدل سعر الصرف بالإضافة الى مؤشرات أخرى كمعدل الاستثمار، وتباين معدل سعر الصرف الحقيقي ومؤشر تشوه سعر

عنوان المقال: دراسة الأثر غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة..

الصرف الحقيقي وبتطبيق انحدارات المقطع وطريقة المربعات الصغرى واختبار الحساسية. اشارت نتائج هذه الدراسة الى حقيقة وجود العلاقة الموجبة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التوجه نحو الخارج. وقدمت هذه الدراسة نتائج قوية حول تلك العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي على المدى البعيد بالرغم من انه وعلى المدى القصير قد تظهر لنا تكاليف متمثلة في انخفاض فرص العمل، والأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة الا ان هذا لا يمنع من الاستفادة من مكاسب التجارة على المدى الطويل والتي تكون قادرة على تعويض تكاليف المدى القصير من خلال تبنيها للسياسات المناسبة والتي تهدف لمواجهة هذا الخلل.

دراسة (Sachs J. , Warner, Aslund, & Fisher , 1995) : تعد أحد اهم الدراسات القريبة من الواقع تمثلت عينة الدراسة في 135 من مجموعة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة الممتدة من 1971 الى غاية 1989 مستخدما في ذلك معادلة النمو ل Barro 1991 ومؤشر نمو Real GDP annual Percapita للتعبير عن النمو الاقتصادي بالإضافة الى ذلك، فقد جمع ساكس ووارنر (1995) معايير سياسية متعددة في متغير وهمي واحد، يصنف البلدان إما على أنها مفتوحة أو لا استخدمت هذه الدراسة نهج محاسبة النمو حيث تم حساب الانفتاح الاقتصادي عن طريق متوسط مستويات الحواجز الجمركية وغير الجمركية، افساط السوق السوداء احتكار الدولة للصادرات الرئيسية وغيرها من المعلومات اظهرت نتائج الدراسة ان الاقتصاديات المفتوحة تنمو بمعدل يتراوح من 2% الى 3% اسرع منه في الاقتصاديات المغلقة.

دراسة (Madson, 2009): والتي اظهرت ان الاثر الانتشاري عبر قناة الواردات يمارس تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي وباستخدام بيانات بنابل سنوية ل 16 دولة منظمة في منظمة التعاون والتنمية خلال الفترة (1870-2006)، وللتحقق ان كان الانفتاح التجاري يمارس تأثيرا على نمو الانتاجية الكلية للعوامل ونصيب الفرد من الدخل. قدمت دراسة Madsen مساهمة هامة تتمثل في اختبار الفرضية المقترحة من قبل نموذج النمو الداخلي والقائلة بأن الانفتاح يؤثر على النمو عبر استيراد المعرفة المنتجة في بلدان اخرى، حيث وفرت الدراسة ادلة تدعم وجود تأثيرات ايجابية لانتشار المعرفة عبر قناة الواردات على النمو الاقتصادي خلال كل فترات الدراسة.

دراسة (Okuyan, Ozun, & Erbaykal, 2012) : الغرض من هذه الورقة البحثية هو التأكد من العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في عينة تتكون من 17 بلد من البلدان النامية التي تم اختيارها من تقرير المعهد الدولي لسنة 2005 والذي صنف الدول النامية في اربع مجموعات، دون الاعتماد على بيانات الثبات وهي مشكلة كبيرة في السلاسل الزمنية الاقتصادية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على علاقة التكامل المشترك بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي واختبار السببية المطور من طرف Yamamoto و Toda. وقد انتهت الدراسة وفقا لنتائج اختبار Bounds عن وجود علاقة تكامل مشتركة في ستة بلدان من العينة، كما تم العثور على معاملات إيجابية وطويلة الاجل بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ووفقا لاختبار تحليل الحساسية ل Yamamoto و Toda تم اكتشاف السببية في ثمانية بلدان من العينة، أربعة منها يكون اتجاه السببية من الانفتاح التجاري الى النمو الاقتصادي والعكس في الأربعة الأخرى. وبهذا تضيف هذه الورقة البحثية نتائج تجريبية جديدة الى الادبيات الاقتصادية باسم تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

دراسة (Louail, 2015) : تساءل الباحث في هذه الورقة البحثية عن ان كان النمو الاقتصادي في الجزائر قادرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق الانفتاح على العالم الخارجي، وتهدف دراسته الى توضيح العلاقة القائمة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 الى غاية 2012 وذلك وفقا لسلسلة كبيرة من الدراسات التي اثبتت وجود علاقة سببية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، وقد استعان الباحث بعدد من المؤشرات في هذه الدراسة (كلوغارتم

الانفتاح الاقتصادي، لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد، لوغاريتم الكثافة السكانية والتضخم، لوغاريتم سعر الصرف والانفتاح التجاري ولوغاريتم الصادرات النفطية والمستوى التعليمي تم الحصول على البيانات الإحصائية من البنك الدولي باعتبار أنه لا يوجد أي تناقض في بياناته إلا في حال عدم وجودها فقد تم اللجوء إلى مصادر أخرى عربية، وباللجوء إلى منهجية المربعات الصغرى. وقد خلص في نهاية بحثه إلى عدد من النتائج المهمة أبرزها وجود علاقة قوية بين الانفتاح الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي رفع من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، تأثير الانفتاح التجاري إيجابيا على نمو الاقتصاد الجزائري عن طريق زيادة الصادرات كما يسهم أيضا في زيادة قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اشتداد المسافة بينه وبين الاستثمار المحلي، وبالتالي الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وبالتالي دعمت هذه الدراسة الرأي القائل بأن المزيد من الانفتاح التجاري قد يؤثر وبشكل إيجابي على مستويات النمو الاقتصادي، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يساهم بدوره في زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج.

1- الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

ستعرض أولا إلى مفهوم كل من تحري التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ثم نمر بعد ذلك إلى تحديد العلاقة بينهما نظريا.

1-1- مفهوم تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

على العموم يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه تلك الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (Arrous, 1999, p. 9) ويعرفه Jacques Lecaillon بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل (Lecaillon, p. 10) ويعرفه jean Rivoire بالتحويل التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة (Rivoire, 1994, p. 79) حسب التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة عملية وكمية مستمرة وطويلة الأجل تركز فقط على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن تهتم بالتنوع تصف هذه التعاريف أن النمو هو ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، والذي يخفف من ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني. في حين يمكن تعريف تحرير التجارة الخارجية على أنها تلك السياسة التي تتبعها الحكومات والدول عند عدم تدخلها في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى (احمد، عبدالحالق، 1999، صفحة 170)؛ وهي جملة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إلى اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي في اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا (عبدالمجيد، 2006، صفحة 209)

2-1- العلاقة النظرية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

لقد تم تحليل العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية على نطاق واسع، فعلى مدار قرنين من الزمن استطاعت الأدبيات الاقتصادية تقديم مبررات قاطعة لسياسة التجارة الحرة بدءا من تحليل Adam Smith الذي اعتبر التجارة الخارجية كآلية لتعزيز رفاهية الأمم. فقد أكد على أن تقسيم العمل والتخصص إضافة إلى التبادل الدولي قد يمكن كن تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي حيث يربط Smith التجارة بتلك المكاسب التي يمكن تحقيقها في نصيب الفرد من الناتج، إذ يرى أن زيادة الإنتاجية نتيجة رفع القيود على التجارة الخارجية من شأنه توليد حجم إنتاج أكبر بمستوى رأسمال معطى (Barkai, 1969). أما من وجهة نظر David Ricardo فهو يجد أن الميزة النسبية ستؤدي إلى رفع رفاهية كلا البلدين المنخرطين في التجارة الدولية من

خلال تحسين الاستهلاك والكفاءة وعمليات الإنتاج، أي ان التجارة نوع من وضعية الفوز للجانبين والتي ستظهر عندا تخصص كل البلدين في انتاج السلع التي يتمتعان فيها بميزة نسبية. بالتالي ستستفيد كل البلدان المنخرطة في التجارة الخارجية حتى وان وجد هناك اختلاف في جوانب الأجور والتكنولوجيا (Suranovic, 2009)، كما يجد بأن ذلك النمط والتخصص يسمح للدول بالاستفادة من مستويات عالية من المنفعة الاجتماعية والرفاهية وفي حال تخصص كل بلد في انتاج السلع التي يتمتع فيها بميزة نسبية فإن هذا سيسمح بارتفاع التناج العالمي ارتفاعا ملحوظا (Krugman & Obstfeld, 2006). في حين يقترح نموذج Ohlin - Heckscher ان التجارة الدولية تعمل كآلية لزيادة رفاهية الأمم المنخرطة في التجارة لكن ليس بالضرورة لكل البلدان المنخرطة. وحسب النموذج فإن البلدان غالبا ما تلجأ للانخراط في التجارة الدولية بسبب ندرة او عدم توافر عوامل الإنتاج، اذ يمكن تصنيف المكاسب المستمدة من التجارة الحرة الى (مكاسب كفاءة الإنتاج ومكاسب كفاءة الاستهلاك). لكن ضروري ان ننوه ان عملية الانتقال من الاكتفاء الذاتي الى التجارة الحرة قد تتضمن تأثيرات إعادة التوزيع، فالبلد الذي يتمتع بوفرة عوامل الإنتاج سيتمكن من تحقيق مكاسب من التجارة الدولية بينما قد يخسر البلد الذي يعاني من نقص في عوامل الإنتاج (Suranovic, 2009). ومن منظور جيل الصرف الأجنبي تم التشديد على ان حجم الصادرات يمكن ان يكون مفيدا في التخفيف من حدة قيود النقد الأجنبي وبالتالي خلق آثار موجبة على مستويات النمو الاقتصادي، بينما أكدت لنا نظريات النمو الداخلي على الدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية كقناة لانتقال المعرفة عالميا (Grossman & Helpman, 1991) ومن منظور كل من الصادرات والواردات فقد ركزت على الطريقة التي يمكن ان تعزز بها واردات المعرفة مستويات اعلى من النمو الاقتصادي عن طريق السماح للمنتجين المحليين بالحصول على مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الرأسمالية ما يؤدي لتوسيع كفاءة الإنتاج (Barro & Sala_i_martin, 1997) فالتكنولوجيا المجسدة في هذا النوع من السلع يمكن ان ترفع من إنتاجية عنصر العمل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبالتالي فإن تداول البلدان النامية لمثل هذا النوع من السلع مع الاقتصاديات المتقدمة سيخلق لها فرص اكبر للحاق بالركب.

2- مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تعتبر أزمة النفط في عام 1986 نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري، حيث أعطى انهيار أسعار النفط مؤشرا على استمرار الركود ما أدى إلى تفاقم الوضع هو نتيجة لنمط الاقتصاد وإدارته. من خلال زيادة عبء المديونية الخارجية وضغط المنظمات الدولية؛ قررت الجزائر إصلاح قطاع التجارة الخارجية. السمة الرئيسية لهذا الإصلاح هي أنه كان انتقاليا، ومرت عملية تحرير التجارة بأربع مراحل (Maache & Abbas benlarbi, 2022) :

- **مرحلة التحرر المقيد للتجارة 1990:** ويبرز ذلك من خلال إجراء شكلي تمثل في إصدار قانون النقد والقروض في أبريل 1990 - القانون 90-10 - الذي يتضمن تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وتبع ذلك في نفس السنة صدور القانون رقم 90-16 من قانون المالية التكميلي لعام 1990، والذي تقرر في المادة 41، ولأول مرة منذ إنشاء وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية، السماح باستيراد السلع لإعادة بيعها للتجار التجاريين. ومع ذلك، كان هذا الانفتاح مقيدا جزئيا؛
- **مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية 1990-1991:** نتيجة للتحرير المقيد، وفي ظل التشريعات السابقة؛ واجهت التجارة الخارجية عدة مشاكل لا تحقق أي تقدم ولكنها تساعد على خلق ممارسات احتكارية. قررت السلطات الجزائرية إصدار مرسوم تنفيذي رقم 91-37 في 13 شباط/فبراير 1991 يشدد على إلغاء احتكار التجارة الخارجية ويسمح بتحرير التجارة الخارجية المتبع منذ عام 1990. كما يشدد على التحرير الكامل لمعاملات التجارة الخارجية وكذلك إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير؛

- مرحلة العودة إلى تقييد ومراقبة التجارة الخارجية 1992: نظرا للمشاكل العديدة التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في 13 فبراير 1991 بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث سادت الفوضى في تسيير المعاملات وسيادة الأنواع البيروقراطية. وفي عام 1992 تدخلت الحكومة لإصدار المذكرة رقم 625 لرئيس الوزراء، والتي أعادت للإدارة امتيازاتها في مجال التجارة الخارجية دون التراجع عن تحريرها؛
- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ عام 1994: في هذه المرحلة كانت الجزائر تستعد للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار إصلاحات الاتفاق المبرم بينهما. وتم تنفيذ إعادة جدولة الديون. وتحرير التجارة الخارجية شرط مسبق لإعادة جدولة الديون. كما أن محاولة الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ستكون الدافع للمضي قدما في إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري. من خلال العديد من الإصلاحات، بما في ذلك تحرير نظام الصرف الأجنبي، وترشيد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات. بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (PROMEX، CASI، SAFAX، CAGEX)

3- دراسة قياسية للعلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

- سنتناول في هذا المحور دراسة طبيعة العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2021 باستخدام النموذج اللاخطي للانحدار ذو التوزيعات المبطئ (NARDL). وتم اختيار متغيرات الدراسة بناءً على الدراسات السابقة وتحليل النظريات الاقتصادية التي عاجلت موضوع بحثنا ومن أجل دراسة الأثر الغير المتماثل لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر تم تعبير عنه بالمتغيرات التالية: (بيانات البنك الدولي)
- إجمالي الناتج المحلي "PIB": نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي.
 - صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) "EX": تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية؛
 - واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) "IM": تمثل واردات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية؛
 - سعر الصرف الفعلي الحقيقي "ERR": سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (مقياس لقيمة العملة مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية) مقسوماً على معامل انكماش أسعار أو مؤشر تكاليف.

عنوان المقال: دراسة الأثر غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة..

- الانفتاح التجاري: وبحسب من خلال العلاقة التالية: الصادرات + الواردات / إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وتم استخدام الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010.

3-1- منهجية النموذج الغير الخطي للانحدار الذاتي ذو التوزيعات المبطة (NARDL):

ظهر نموذج NARDL للتكامل المشترك سنة 2013 من طرف (Yongcheol; 2013) والذي يختلف عن نموذج ARDL من خلال اخذه بعين الاعتبار الاثر غير المتماثل الذي يسببه المتغير المستقل في حالة الزيادة او النقصان على المتغير التابع فهو عبارة عن توسيع او تعميم للتقدير الخطي لأسلوب الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطة للتكامل المشترك ARDL (Youngcheol, Byungchul, & Matthew, 2013) ثم طور هذا النموذج من طرف Pesaran et all 2001 وحديثا من طرف Shin and all 2004 و هو عبارة عن يسمح النموذج بدراسة عدم التماثل في العلاقة القصيرة والطويلة الامد بين المتغيرات بالإضافة الى كونه أداة قوية لاختبار التكامل المشترك بين مجموعة من متغيرات السلسلة الزمنية في معادلة واحدة على عكس نماذج التكامل المشترك الأخرى حيث يكون فيها ترتيب السلسلة الزمنية هو نفسه كذلك كما يساعدنا النموذج أيضا على حل مشكلة عدم التجانس باختيار فترات الابطاء المناسبة للمتغيرات (دقيش و جعفر، 2019) أما الصيغة الرياضية لنموذج NARDL هي كالتالي: (خشبية و جديدي، 2020):
تم تقسم المتغير المستقل ما بين قيم سالبة وأخرى موجبة .وانطلاقا من هذا التقسيم، فإن إدخال كلا المتغيرين في نموذج ARDL سوف ينتج لدينا نموذج NARDL وفق الصيغة الآتية

$$\Delta y_t = \mu - \rho y_t + \theta^+ x_{t-1}^+ + \theta^- x_{t-1}^- + \sum_{j=1}^{p-1} a_j \Delta y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} (\pi_j^+ \Delta x_{t-j}^+ + \pi_j^- \Delta x_{t-j}^-) + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث $\theta^+ \theta^-$ تمثل معلومات الأجل الطويل للعلاقة التناظرية في النموذج، $\pi_j^+ \pi_j^-$ تمثل المقدرات غير التناظرية في الأجل القصير وتتشابه الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL مع نموذج ARDL ، إذ يتم اختبار التكامل المشترك وفق فرضية العدم ($\mu = \rho = \theta^+ = \theta^- = 0$) فضلا عن اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ واستقرار النموذج بالإضافة إلى اختبارات اختلاف التباين واستقلالية حد الخطأ. ويتميز أسلوب NARDL باختبار إضافي هو اختبار التماثل Symmetry في الأجل الطويل، حيث يتم اختبار فرضية العدم H_0 باستخدام اختبار Test Wald مقابل الفرضية البديلة والتي تنص على عدم التماثل Symmetry تعطى فرضية العدم لهذا الاختبار بالصيغة الآتية:

$$H_0: \left(\beta^- = -\frac{\theta^-}{\rho} \right) = \left(\beta^+ = -\frac{\theta^+}{\rho} \right) \dots (2)$$

كما يمكن استعمال هذا الاختبار في إيجاد اختبار التماثل للمعاملات في الأجل القصير وفق فرضية العدم التالية:

من الاختبارات التشخيصية المهمة في نموذج NARDL اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتكامل Asymmetric Cumulative Dynamic Multiplier Effect في المتغير التابع الناجم عن التغير في المتغير المستقل الموجب (X^+) والمتغير المستقل السالب (X^-) بوحدة واحدة. والذي يعكس تأثير الصدمات قصير الأجل في سلوك المتغير التابع، كما يبين الأثر التناظري لهذه الصدمات في الأجل القصير.

3-2- تحليل نتائج الدراسة القياسية

بعدما تعرفنا على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي، سنمر بجميع المراحل التي تساعدنا في تقدير هذا النموذج من أجل الوصول لطبيعة العلاقة التي تربط الانفتاح التجاري الموجب والسالب بالنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل.

3-2-1- نتائج اختبار الاستقرار

يقتضي تطبيق نماذج **ARDL** ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الاولى او مختلطة عند المستوى والدرجة الأولى حيث قمنا بتطبيق كل من اختباري **Augmented Fuller, Phillips Perron** النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى والفرق الأول

المتغيرات	مركبات النموذج	عند المستوى		عند الفرق الأول	
		اختبار ADF	اختبار PP	اختبار ADF	اختبار PP
LPIB	الحد الثابت	0.8349	0.8447	0.0017	0.0014
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	0.2549	0.7558	0.0097	0.0079
	الاتجاه العام	1.0000	1.0000	0.0708	0.0152
LEX	الحد الثابت	0.3359	0.3359	0.0002	0.0001
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	0.6111	0.6111	0.0015	0.0005
	الاتجاه العام	0.5180	0.5146	0.0000	0.0000
LIM	الحد الثابت	0.1314	0.1477	0.0000	0.0000
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	0.1850	0.2592	0.0002	0.0000
	الاتجاه العام	0.5469	0.4776	0.0000	0.0000
LERR	الحد الثابت	0.4986	0.7028	0.0837	0.0004
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	0.8751	0.8257	0.0029	0.0026
	الاتجاه العام	0.0548	0.0925	0.0232	0.0001
LOP	الحد الثابت	0.9721	0.9580	0.0001	0.0001
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	0.9515	0.9515	0.0006	0.0006
	الاتجاه العام	0.0551	0.0744	0.0000	0.0000

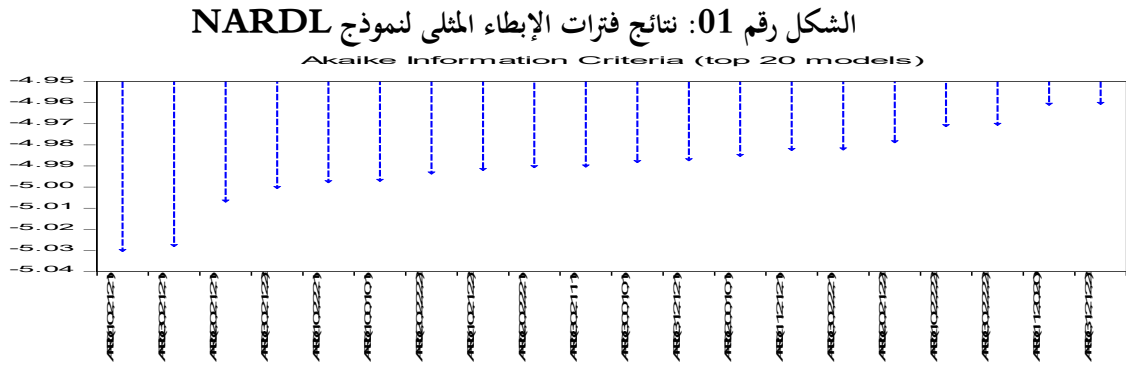
المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ نتائج اختبارات **ADF** و **PP** خلصت بقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ثم ننتقل إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، وأثبتت النتائج أن جميع القيم الاحتمالية أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% إلا لوجاريتم سعر الصرف الحقيقي في نتائج اختبار **ADF** عند الحد الثابت جاءت قيمة الاحتمال أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%، وفي حالة تضارب نتائج الاختبارين وعدم انسجامهما فمن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار فيليبس بيرون (**PP**) لأن له قدرة اختيارية أفضل وهو أدق من اختبار **ADF** خصوصا عندما تكون حجم العينة صغيرة" (موسي، 2021، الصفحة 199)، وبالتالي نستخلص عدم استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى، لتستقر بعد ذلك جميع متغيرات الدراسة عند الفرق الأول وهذا يعني كل السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

3-2-2- اختبار نموذج **NARDL** الامثل وتقديره

عنوان المقال: دراسة الأثر غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة..

يظهر الشكل رقم (1) ان النموذج الذي يحمل اقل معيار ل AIC هو NARDL (1,0,2,1,2,1) والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

3-2-3- منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك

معالجة الآثار في الاجل الطويل يتطلب وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج NARDL يتم دراسة العلاقة باختبار الحدود bound test المقترح من طرف Pesaran et all والنتائج موضحة في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (02): اختبار الحدود bounds test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.07178	5
Critical Value Bounds		
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

تظهر احصائية فيشر F-جاءت أكبر من قيم الحد الاعلى للقيم الحرجة في النموذج (قيم اقربها كل من (Pesaran et all 2001) عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي رفض فرضية العدم ومنه تأكيد وجود علاقة تكاملية في المدى الطويل بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

3-2-4- نتائج تقدير نموذج NARDL

بعد الكشف على وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة فمن الضروري تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفعوات الزمنية الموزعة الغير الخطي NARDL لتحليل وتشخيص العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير.

الجدول رقم 03: نتائج تقدير نموذج NARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LPIB(-1)	0.650910	0.112786	5.771178	0.0000
LEX	0.001982	0.019881	0.099711	0.9213
LERR	0.122500	0.045733	2.678623	0.0126
LERR(-1)	-0.040173	0.044999	-0.892746	0.3802
LERR(-2)	0.083229	0.036307	2.292398	0.0302
LIM	0.000981	0.042625	0.023022	0.9818
LIM(-1)	0.069735	0.035381	1.970993	0.0595
LOP_POS	0.360340	0.260091	1.385438	0.1777
LOP_POS(-1)	0.412564	0.308433	1.337612	0.1926
LOP_POS(-2)	0.631256	0.329857	1.913725	0.0667
LOP_NEG	0.226449	0.153124	1.478857	0.1512
LOP_NEG(-1)	-0.290954	0.133412	-2.180857	0.0384
C	7.449740	2.466621	3.020221	0.0056
R-squared	0.998002	Mean dependent var		25.42371
Adjusted R-squared	0.997079	S.D. dependent var		0.317727
S.E. of regression	0.017171	Akaike info criterion		-5.030015
Sum squared resid	0.007666	Schwarz criterion		-4.475495
Log likelihood	111.0853	Hannan-Quinn criter.		-4.831058
F-statistic	1082.085	Durbin-Watson stat		2.296136
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

عند تقدير نموذج NARDL نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 99.80% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تطرأ على النمو الاقتصادي بنسبة 99.80% والباقي 0.2% يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل على نموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الاحصائية كما نلاحظ معنوية المعلمة الخاصة بلوغاريتم الواردات المؤخرة بسنة واحدة ولوغاريتم سعر الصرف مما يدل على تأثيرها على النمو الاقتصادي في حين نلاحظ أيضا معنوية الانفتاح التجاري السلبي والإيجابي المؤخرين بسنة واحدة وهذا دليل على أن لهما تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير. أما فيما يخص طبيعة التأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي فهي كالتالي: يؤثر لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن الارتفاع في لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي بـ 1% يرفع مستوى النمو الاقتصادي بـ 12.25% في المدى القصير، في حين يؤثر لوغاريتم الواردات المؤخرة بسنة واحدة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي الجزائري، حيث إذا ارتفعت الواردات بـ 1% يرفع مستوى النمو الاقتصادي بـ 6.97% في المدى القصير، أما لوغاريتم الصادرات فله تأثير إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير، لنتقل بعد ذلك إلى مؤشر لوغاريتم الانفتاح التجاري فقد بينت لنا النتائج أن هذا الأخير له تأثير غير متمثل حيث يؤثر لوغاريتم الانفتاح التجاري

عنوان المقال: دراسة الأثر غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة..

الإيجابي المؤخر بستين إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 63.13 بالمائة، كما يؤثر لوغاريتم الانفتاح التجاري السليبي المؤخر بسنة واحدة سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 29.1 بالمائة على المدى القصير.

3-2-5- التوازن في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة سنقوم بدراسة العلاقة طويلة الاجل بين في إطار نموذج NARDL فيما يتعلق بمحد تصحيح يمكن تصحيحها في سنة واحدة من اجل العودة الى الوضع التوازني في الاجل الطويل.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل وفق نموذج NARDL

معامل تصحيح الخطأ					
Variable	Coef	Std.Error	t-Statistic	Prob	R ²
CointEq(-1)*	-0.349090	0.037475	-9.315165	0.0000	66.43
مقدرات معلمات الأجل الطويل					
LEX	0.005678	0.057160	0.099344	0.9216	
LERR	0.474252	0.059923	7.914346	0.0000	
LIM	0.202574	0.085256	2.376083	0.0252	
LOP_POS	4.022340	0.432237	9.305859	0.0000	
LOP_NEG	-0.184779	0.181855	-1.016079	0.3190	
C	21.34045	0.537247	39.72187	0.0000	

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

تم تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (-1) CointEq والذي يقيس سرعة تكيف لاختلالات في الاجل القصير الى توازن طويل الاجل لتقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات قيد الدراسة، وتوضح لنا نتائج الجدول أعلاه وجود علاقة ديناميكية قصيرة الاجل بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي اذ تظهر اشارة معامل الخطأ سلبية 0,35- ونلاحظ معنويتها عند مستوى 1%، وهذا ما يزيد من دقة وصدق العلاقة التوازنية في المدى الطويل وان آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة الى الوضع التوازني في الاجل الطويل. كما أن القوة التفسيرية للنموذج جاءت نسبتها مرتفعة، من خلال القيمة معامل التحديد التي تشير إلى 66.43%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، والنسبة الباقية 33.47% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج. ونلاحظ كذلك وجود علاقة طردية معنوية بين لوغاريتم كل من سعر الصرف الحقيقي، والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن الارتفاع في لوغاريتم كل من سعر الصرف الحقيقي والواردات ب 1% يرفع مستوى النمو الاقتصادي على التوالي: ب 47.43%، 20.26% في المدى الطويل، أما فيما يخص لوغاريتم الانفتاح التجاري فقد تبين لنا وجود أثر غير متماثل له على النمو، حيث أن الانفتاح التجاري الإيجابي يؤثر إيجابيا على النمو في حين لوغاريتم الانفتاح التجاري السليبي ولوغاريتم الصادرات ليس له أثر معنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

3-2-6- اختبار عدم التماثل Asymmetric

سنتحقق من خلال اختبار Wald Test ما إذا كانت الصدمات الإيجابية والسلبية للانفتاح التجاري لها نفس التأثير على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار عدم التماثل.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار عدم التماثل

القرار	القيمة الاحتمالية	F-statistic
قبول الفرضية H_0	0.0106	7.595212

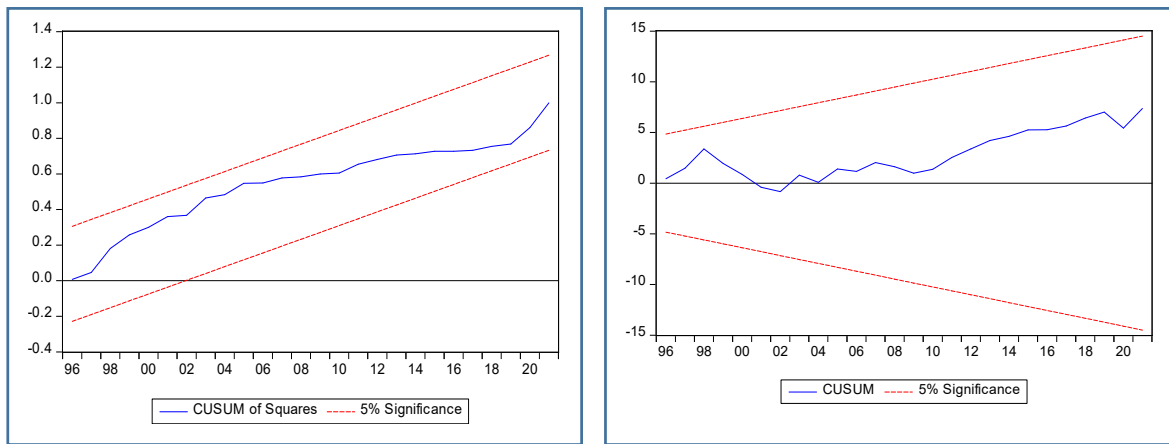
المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتمال إحصائية F أصغر من 5% وهذا يعني رفض الفرضية العدمية التي تنص على وجود التماثل وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود التماثل، أي أن التغيرات الموجبة والسالبة للانفتاح التجاري لها أثر غير متماثل على النمو الاقتصادي بالمدى القصير والطويل.

3-2-7- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج NARDL

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في دراستنا من وجود أي تغييرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة كالمجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM squares يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في المجال من خلال توضيحهما لأمرين مهمين هما تباين وجود أي تغيير هيكل في البيانات ومدى استقرارية وانسجام المعلومات في الأمد الطويل مع المعلومات في الأمد القصير ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي ذي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لكلا الاختبارين داخل الحدود الحرجة 5%، وعليه فقد قمنا بهذه الاختبارات المقترحة من طرف كل من Evans, Dublin, Brown سنة 1975.

الشكل 02: نتائج اختبار CUSUM واختبار CUSUM of squares



نلاحظ من خلال الشكل أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة بالنسبة لهذا النموذج، يعتبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة نفس الشيء بالنسبة إلى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة ويتضح من خلال هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد القصير ونتائج الأمد الطويل.

الجدول رقم 05: نتائج الكشف عن المشاكل القياسية

الاختبار	المؤشر	المعامل	الاحتمال	القرار
التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque bera	0.179060	0.914361	قبول H_0
الارتباط الذاتي	LM test	0.745836	0.4850	قبول H_0
تجانس التباين	Breusch-P-God test	0.061319	0.8058	قبول H_0

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

عنوان المقال: دراسة الأثر غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة..

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 قيم الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة 10%، وهذا يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشاكل القياسية أي أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً، كما أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكل عدم ثبات التباين.

4- مناقشة نتائج الدراسة القياسية

بعدما اثبتت الاختبارات القياسية خلو النموذج الأصلي من المشاكل وانه صالح للتنبؤ نستطيع الجزم من خلال النتائج على ان زيادة الانفتاح التجاري من شأنه التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مع وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر الى جانب وجود أثر غير متماثل لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي على المدين القصير والطويل كما اظهرت نتائج الدراسة القياسية أيضاً وجود تأثير معنوي إيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل بينما ظهر الأثر السلبي في المدى القصير فقط.

وتؤثر الواردات وسعر الصرف الحقيقي إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل حيث أن الارتفاع في لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي بـ 1% يرفع مستوى النمو الاقتصادي بـ 12.25% في المدى القصير، في حين يؤثر لوغاريتم الواردات المؤخرة بسنة واحدة تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي الجزائري، حيث إذا ارتفعت الواردات بـ 1% يرفع مستوى النمو الاقتصادي بـ 6.97% في المدى القصير، في حين توصلنا أن الصادرات لا يوجد لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل.

هذه النتائج تدعم الى حد كبير الادب الاقتصادي الذي تناول هذه دور التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحتيز دراستنا نوعاً ما الى دور الواردات في قيادة النمو الاقتصادي من خلال استيراد المنتجات الوسيطة والمعرفة والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة كما تدعم دراستنا أيضاً حجج انصار سياسة التحرير التجاري القائلة بأنه حتى لو كان هناك تأثيرات سلبية لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي فإن هذه التأثيرات ستختفي على المدى الطويل لتبدأ الآثار الإيجابية تنعكس على معدلات النمو الاقتصادي وتحسن مستويات المعيشة في الاجل الطويل.

الخلاصة

لقد باتت سياسة تحرير التجارة الخارجية ضرورة ملحة تفرض نفسها في الوقت الحاضر سواء بالنسبة للدول النامية او المتقدمة، من خلال تمكينها من تصريف فائض منتجاتها الى أسواق الدول النامية من جهة ومن خلال استفادة الدول النامية من على ما تحتاجه من معدات وتكنولوجيا وخبرات وعمليات صعبة من جهة أخرى، الامر الذي يمكن من تعزيز مستويات النمو الاقتصادي والرفع من رفاهية الشعوب. وبعد تعرضنا في هذا البحث إلى دراسة الأثر الغير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1980-2021) توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها كالتالي:

- ✓ أكدت نتائج استقرارية السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول؛
- ✓ أثبتت نتائج اختبار bounds وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- ✓ وجود أثر غير متماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل.
- ✓ أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي إيجابي للانفتاح التجاري الموجب على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل، في حين وجدنا تأثير معنوي سلبي للانفتاح التجاري السالب على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، ولا يوجد له أي تأثير على المدى البعيد؛
- ✓ تؤثر الواردات وسعر الصرف الحقيقي إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل، في حين توصلنا أن الصادرات لا يوجد لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل؛

✓ وفي الأخير أثبتت نتائج التحليل القياسي تحقق صفة الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل باستخدام اختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM of squares)، كما أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية.

التوصيات:

- ✓ يجب على الجزائر تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من النقد الأجنبي ونقل التكنولوجيا بالإضافة الى استيراد السلع التي لا يمكن انتاجها محليا فقط.
- ✓ العمل على الرفع من جودة الإنتاج المحلي قصد تمكينه من المنافسة في الأسواق الأجنبية بالإضافة الى منافسة السلع المستوردة في السوق المحلي
- ✓ التخفيض من الحواجز الجمركية على معدات الإنتاج قصد تخفيف تكاليف الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي
- ✓ تشجيع الاستثمارين المحلي والاجنبي من خلال سن قوانين تدعم ذلك وتضمن حقوق المستثمر المحلي والاجنبي
- ✓ ضرورة تطوير الاقتصاد من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي في تلبية الطلب الداخلي ثم الاتجاه نحو زيادة تصدير السلع المصنعة الامر الذي يتطلب زيادة استيراد السلع الإنتاجية والتقليل من السلع الاستهلاكية وفي هذا الصدد يمكن فرض ضرائب على السلع استيراد السلع الاستهلاكية ولو بشكل تدريجي مع تقديم الدعم لاستيراد المنتجات الإنتاجية وإقامة مصانع كبيرة يتمتع انتاجها بوفورات الحجم.

الهوامش والمراجع:

الكتب:

- 1) agénor, P., & Montiel, P. *Development macroeconomics*. Princeton university press. (3rd ed.) (2008).P 110
- 2) Blanchrad, O, Giavvazi, F., & Amighini, A. *Macroeconomics:A eUROPEAN Perspactive*. England:Pearson: Harlow. (2nd ed.) (2013).P 80
- 3) David, H.. *A Guide To Meausers Of Trade Openness And Policy*. Indiana University South Bend. (2007).P 22
- 4) Dollar, D. outward-oriented developing economies really do grow more rapidly: evidence from 95 LDC's 1976-1985. *Economic development and cultural change*, 40(3). (1992).P 31
- 5) Grossman, G., & Helpman, E.. *Inovation and growth in the global economy*. Cambridge: MA: MIT Press. (1991).P 123
- 6) James E, A., & Wincoop, E. V. *Gravity With Gravitas,Solution To The Border Puzzle*. Cambridge: National Bureau Of Economic Research. (2010).P 65
- 7) Jan, P., & Seimen, V. B.. The Role Of Non-Tariff Measures in Eu Dairy Trade With Russia. *Post -communist Economies*, 25(5). (2013).P 52
- 8) Jay, S., & Wilson, K. *Openness And Acess* (Vol. 41). Applied Economic. (2009).P62
- 9) Kebel, E. *Trade Liberalisation,Openness And Economic Growth In Less-Devlopped Countries*. Middlesex University Business school: Thesis Submitted For The Degree Of Doctorat Of Philosophy.(2002).P 96
- 10) Krugman, P., & Obstfeld, M. *International economics: theory and policy* (7 th ed.). Boston: Pearson addision Wesley. (2006).P 85
- 11) Leamer, E. *Measures Of Openness*. (T. P. Analysis, Ed.) University Of Chicago: In R Bladwin Editor. (1988).P 19
- 12) Lecaillon, J *lacroissance économique*. paris: edition Cujas. . (n.d.).P 10
- 13) Mohsen, B.-O., & Gour G, G. *Smuggling And The Black Market Premuim*. (2007).P 34
- 14) OCED. Le cout élevé des faibles performances éducatives. (2010).P 23
- 15) Rivoire, J. *L'économie de marché, Que sais-je ? Alger*,. édition dahleb.(1994).p 79
- 16) Suranovic, S.. *International trade theory and policy*. Saylor Foundation. (2009).P 73

(17) احمد،عبدالخالق ..الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية . بدون دار نشر(1999) ص 170

18) عبدالمجيد، قدي. مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية الطبعة الاولى. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية (2006). ص 209

19) عريفات حري، موسى.. مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي). الاردن: دار اوائل للنشر (2006). ص 78

المجلات والدوريات:

- 1) Alan Deardoff, R. S. *Measurement Of Non -Tariff Barriers*. OCDE Economics Department working papers. (2007).P 32
 - 2) Andrew.K.Rose. Do WTA Members Have More Liberal Trade Policy? *Journal International Economic*, 63. (2004).P 21
 - 3) Arrous, J. *les théories de la croissance « la pensée économique contemporaine »*, . éditions du seui. (1999).P 09
 - 4) Barkai, H. A formal outline of a simithian growth model. *Quarterly journal of economics*, 83(3). (1969).P 40
 - 5) Barro, R., & Sala _i_martin, X. Tecnological diffusion,convergence, and growth. *journal of economic growth*, 2. (1997).P 59
 - 6) Chow, p. Tha caousality between export growth and industrial developement: empiracl evidence from the NICs. *journal of developement economics*, 26(1). (1987).P 29
 - 7) Hall, R., & Jones, C. why do some countries produce so much more ouput per worker than others. *Quarterly journal of economic s*, 144(1). (1999).P 91
 - 8) Louail, B. (2015). economic opennness and its impact in the growth of the algerian economy during the period 1970-2012. *euopean scientific journal*, 2.P 26
 - 9) Maache, f., & Abbas benlarbi. trde opennness and economic growth in algeria: empirical test (1985_2015). *journal of legal and economic research*, 5(3). (2022).p79
 - 10) Madson, j. trade barriers, opennness and economic growth. *southern economic journal*, 72(2). (2009).P 82
 - 11) Ogundrai, k., & Awokuse, T .Human capital contribytion to economic growth in sub sahran africa:Does health status matter more than education ? *Economic analysis and policy*, 58. (2018).P 57
 - 12) Okuyan, A., Ozun, A., & Erbaykal, E. trade opennness and economic growth: further evidence without relying on data stationarity. *International journal of commerce and management*, 22(1). (2012).P 36
 - 13) Pritchett, l. Measuring OutwardOrientation in theLDCs:Cant be done? *Journal of development Economics*, 49, (1996).P 73
 - 14) Sachs, J., & Warner, A. *Economic Reform And The Procee Of G lobal Integration*. Broking Papers On Economic Activity. (1995).P 62
 - 15) Sachs, J., Warner, a., Aslund, A., & Fisher , S. *Economic perform and the prosses of global integretion*. USA: Brookings paper on economic activity. (1995).P 30
 - 16) Youngcheol, S., Byungchul, Y., & Matthew, G. Modelling Asymmetric cointegration and dynamic multipliers a noonliner ARDL framwork. (2013).P 77
- 17) خشيبة الزهرة، ا.، جديدي، روضة. اثر عدم تماثل الاصلاحات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة قياسية باستخدام منهج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع غير الخطي NARDL لحالة الجزائر للفترة 1970-2017. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*. 13(1). (2020).
- 18) دقيش، جمال، جعفر، هني مُجد. اثر تقلبات سعر النفط على التضخم في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. *مجلة الاستراتيجية والتنمية* (2019). 9(4) ,